

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

قرار وزاري رقم ٢٤٧ لسنة ٢٠١٠

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعاون الإسكاني وتعديلاته؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٧ بشأن النظام الداخلي للاتحاد التعاوني
الإسكاني المركزي؛

وعلى التعديل المقترن على لائحة النظام الداخلي للاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي
والمعد بمعرفة الاتحاد التعاوني المركزي؛

وعلى ما عرضته الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان؛

قرر:

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص المواد (٥، ٢٠، ٢٣، ٢٦) من النظام الداخلي للاتحاد التعاوني

الإسكاني المركزي المشار إليه النصوص الآتية:

مادة (٥):

«ت تكون موارد الاتحاد على الوجه الآتى :

١ - الاشتراكات التي تؤديها إليه الوحدات الأعضاء ، وذلك طبقاً للفئات والقواعد الآتية :

(أ) اشتراكات الجمعيات التعاونية الأساسية للبناء والإسكان بواقع ٠٠١٪ (واحد في الألف) من إجمالي الأعمال سنويًا وبحد أدنى ٣٠٠ جنيه سنويًا (فقط ثلاثة جنيه مصرى سنويًا).

(ب) اشتراكات الجمعيات التعاونية المشتركة للبناء والإسكان بواقع ٠٠١٪ (واحد في الألف) من إجمالي الأعمال سنويًا وبحد أدنى ١٥٠٠ جنيه (فقط ألف وخمسين جنيه مصرى سنويًا).

(ج) اشتراكات الجمعيات التعاونية الاتحادية للبناء والإسكان بواقع ٠٠١٪ (واحد في الألف) من إجمالي الأعمال سنويًا وبحد أدنى ١٠٠٠ جنيه سنويًا (فقط ألف جنيه مصرى سنويًا).

٢ - ناتج تحصيل نسبة (٥٪) من حصيلة بيع الوحدات الإدارية والمحال التجارية والمراجات المباعة بمشروعات الجمعيات توزع هذه النسبة كالتالي :

(٥٪) منها للجمعية صاحبة المشروع .

(٣٠٪) منها للاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي .

(٢٠٪) منها للجمعية الاتحادية الكائن بدائرة عملها الجمعية الأساسية صاحبة المشروع . وفي حالة عدم وجود جمعية اتحادية في المحافظة الكائن بها مقر الجمعية التعاونية الأساسية صاحبة المشروع تؤول النسبة المقررة لها وهي (٢٠٪) إلى الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي والجمعية الأساسية صاحبة المشروع مناصفة بينهما .

أما بالنسبة لما تباعه الجمعيات من الأراضي فيحصل قيمة (٢١٪) من حصيلة البيع توزع بنفس القواعد السابقة .

- ٣ - مخصص الخدمات العامة في فائض الوحدات .
- ٤ - الإعانات التي تقدمها الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة .
- ٥ - مخصص التدريب التعاوني في فائض الوحدات التعاونية .
- ٦ - الهبات والوصايا التي يقبلها مجلس الإدارة .
- ٧ - فائض تصفية الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان .
- ٨ - عائد استثمار أمواله ودخله من المشروعات التي ينشئها أو يسهم فيها .

مادة (٢٠) :

يضع مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية ميزانية الاتحاد وحساب الإيرادات والمصروفات للسنة المالية المنتهية ، وكذلك مشروع موازنة الاتحاد عن السنة المالية التالية في حدود أحكام القانون والنظام الداخلي للاتحاد ، وذلك بعد عمل جرد فعلى موجودات الاتحاد ، وتقدر قيمتها حسب الأصول المحاسبية المتبعه ويجب على المجلس أن يقدم هذه البيانات مشفوعة بالمستندات المثبتة لها إلى الجهاز المركزي للمحاسبات لراجعتها في مقر الاتحاد خلال أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية ، وأن يعرض هذه البيانات مشفوعة بال்�تقدير السنوي وتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بقرار الاتحاد لمدة ثمانية أيام على الأقل قبل تاريخ انعقاد الجمعية العمومية مع تكين الأعضاء من الأطلاع عليها حتى يتم التصديق عليها .

مادة (٢٢) :

«يجوز منح بعض أو كل أعضاء مجلس الإدارة مكافأة عن عضوية مجلس الإدارة بقرار من الوزير المختص بعد أقصى عشرة آلاف جنيه سنويًا . على أن يراعى في توزيع الحصة المقررة لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة مدى تنفيذ الخطة السنوية للسنة المالية التي يتم عنها صرف المكافأة ومدى المواظبة على حضور اجتماعات الجمعية العمومية والمجلس ، كما يراعى في التوزيع أيضًا المدة التي قضتها العضو في المجلس خلال السنة المالية .

ويسقط حق عضو مجلس الإدارة في المكافأة في الأحوال الآتية :

- ١ - إذا لم يحضر نصف عدد جلسات مجلس الإدارة خلال السنة المالية .
- ٢ - إذا تخلف بغير عذر مقبول عن اجتماع الجمعية العمومية السنوية أو نصف اجتماعات الجمعية العمومية الطارئة أو الاستثنائية التي تعقد خلال السنة .
- ٣ - إذا استقال من عضوية المجلس قبل بداية النصف الثاني من السنة المالية فإذا كان تخلف العضو أو استقالته بسبب أو لعذر مقبول فيمنح المكافأة بنسبة عدد الجلسات التي حضرها .

كما يستحق عضو مجلس الإدارة بدل حضور جلسات المجلس وكذا جلسات المكتب التنفيذي ولجنة التنسيق بواقع ثلاثة عشرة جنيه عن كل جلسة ، ويستحق ذات البدل كل من يدعى لحضور اجتماعات مجلس الإدارة والمكتب التنفيذي . كما يستحق عضو الجمعية العمومية للاتحاد مبلغ ٢٠٠ جنيه كبدل حضور عند حضوره اجتماع الجمعية العمومية .

كما يستحق كل عضو من أعضاء اللجان التي يشكلها مجلس إدارة الاتحاد مبلغ ١٥٠ جنيهًا كبدل حضور عن كل جلسة ، ويستحق مبلغ ١٠٠ جنيه شهريًا كل من يستعان بهم لأداء الخدمات المعاونة عن كل لجنة .

كما يسترد الأعضاء مصاريف السفر الفعلية وبدل السفر ، ولرئيس المجلس تشكيلاً للجان التي تقتضيها حاجة العمل وله أن يقرر المكافأة الالزامية عنها بعد موافقة مجلس الإدارة .»

ماده (٢٦) :

«يشكل مجلس إدارة الاتحاد في أول اجتماع له بعد الجمعية العمومية السنوية اللجان الفنية اللازمة لحسن سير العمل .

كما يختار عضوين - أحدهما رئيس الاتحاد - يمثلان الاتحاد في لجنة التنسيق ، و تتكون كل لجنة من عدد من الأعضاء يكون أحدهما على الأقل عضواً بمجلس الإدارة ويعين مجلس الإدارة باقي الأعضاء من بين أعضائه أو الخبراء ، و يتولى رئاسة اللجنة أحد أعضاء مجلس إدارة الاتحاد .»

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدرفي ٢٠١٠/٥/١٧

وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية

أحمد المغربي